



القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والمنيا- مصر

فؤاد ثابت - اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية وتنمية الدخل

اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية وتنمية الدخل ...

يقود حملة لحشد التأييد من أجل قانون الباعة الجائلين في مصر

ولقد استطاع اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية وتنمية الدخل (FEDA) من خلال التعاون مع مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، التعاون مع الباعة الجائلين لأسباب، أهمها: أن الباعة الجائلين يتجاوز عددهم 5.5 مليون مواطن، كما أن مهنة بائع متجول هي فرصة عمل أوجدتها المواطن لنفسه، ولم تكلف الدولة أعباء مالية، حيث تصل تكلفة خلق فرصة عمل في المشروعات متناهية الصغر إلى 20 ألف جنيه، إضافة إلى أن وجود الباعة الجائلين يساعد على توفير بعض السلع بأسعار في متناول يد

تعتبر مشكلة القطاع غير الرسمي إحدى أهم القضايا في مصر، ولأول مرة تضع الحكومة المصرية على قائمة جدول أعمالها أهمية مساعدة هذا القطاع على التحول إلى القطاع الرسمي، ولكن كعادة الحكومة فإنها تلجأ إلى الطول الأمنية، ويعد الباعة أحد مكونات القطاع غير الرسمي في مصر، والعداء بين الباعة الجائلين وأجهزة الأمن والأجهزة المحلية يزداد يوماً بعد الآخر، لأن الحكومة تتعامل معهم عن طريق الحل الأمني، وليس من خلال إيجاد حل جذري للمشكلة.

أكبر جمعية أهلية في مصر تضم 8000 بائع متجول، وتدريب كوادرها على مفاهيم حشد التأييد والتشبيك والاستعداد للمشاركة في صياغة القانون المنتظر.

وقد حدد الاتحاد الأطر الخاصة ببيئة الأعمال المحيطة بمستقبل الباعة الجائلين، والتي تتضمن الإطار السياسي والقانوني، والتدابير المؤسسية لإدارة هذا القطاع وتعزيزه وتمثيله، وفرص السوق (أي تلك التي تحدد الأطراف التي يستطيع صاحب المبادرة أن يشتري منها أو يبيعه)، والثقافة السائدة التي قد تكون منحازة ضد أصحاب المبادرات من الباعة الجائلين، وتوفير الموارد كالنفاد إلى القروض، أو المهارات، أو النصائح، أو الفرص الخاصة بتوفير معلومات، والاستثمارات العامة التي تؤسس لتحديث وتسكين تجارة الشوارع من خلال "المولات" التجارية، والأسواق المفتوحة، أو المجمع، أو الموسمية، وكل خدمات تطوير الأعمال.

أما درجة تأثير البيئة في تمكين أنشطة الباعة الجائلين أو عرقلتها، فهي لا تقتصر على أحد هذه العناصر منفردة، فمن المهم فهم كيفية اجتماع هذه العناصر لتؤثر في القدرات المؤسسية للباعة الجائلين ومنظمتهم.

لذلك فإن المركز والاتحاد كانا حريصين على وضع ورقة السياسات التي تساعد الحكومة في وضع قانون يحدد البائع المتجول كمواطن له حقوق وعليه واجبات، ويحق له الاستقرار في السوق، وبذلك يتمتع صاحب "الفرش" بالحماية من التصرف غير المسؤول من قبل الآخرين، وبحماية قانونية تحقق له الاستقرار الاجتماعي، وتمنع الإتاوات والرشاوى، وبالتالي فتصميم تلك السياسات التي تساعد على وجود التشريع سوف يساعد هذه الفئة على النمو والتحول إلى القطاع الرسمي.

لقد أظهرت التجارب الناجحة أن هذا القطاع واعد، ومن الممكن أن يكون لديه مجموعة من المبادرات يمكنهم تحقيق نجاحات واسعة وكبيرة، فمنهم رجل الأعمال الذي بدأ كبائع متجول ثم استأجر محلاً تجارياً، ثم أصبح صاحب أكبر سلسلة محلات في مصر لتجارة الأجهزة الكهربائية، وبعد ذلك أصبح صاحب أول وأكبر مصنع للأجهزة المنزلية في مصر ويعمل لديه سبعة آلاف عامل ورأس مال مؤسسته الصناعية والتجارية يتعدى 3 مليارات جنيه.

المصريين الذين تبلغ نسبة فقرائهم 48%، ويؤخذ في الاعتبار أيضاً أن البائع المتجول هو مستهلك لسلعة تباع في الأسواق، وهو يبحث عن السلعة الرخيصة بصرف النظر عن جودتها، ومنذ عام 2000 انضم للباعة الجائلين أصحاب المؤهلات العليا، وبدأت تستقطب عمالة أجنبية فأصبحنا نرى صينيين وسودانيين يطرقون الأبواب لعرض سلعهم.

وقد اتفق اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية وتنمية الدخل، ومركز المشروعات الدولية الخاصة، على تنفيذ بعض الأنشطة بهدف لفت نظر الإعلام لهذه القضية، فتم عقد لقاءات جماهيرية في محافظات القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والمنيا، والتي يمثل الباعة الجائلون فيها 70%، كما تم الاتفاق أيضاً على إنشاء كيانات ذات أطر مؤسسية لتمثيل الباعة الجائلين، وتم لفت نظر الجمعيات الحقوقية بأهمية هذه القضية من حيث التركيز على حق البيع للبائع المتجول وحق الترخيص وإشغال الطريق، وبالتالي لا بد من تدريب كوادرها الباعة الجائلين على أساليب حشد التأييد، والتشبيك، والتحالف مع أصحاب المصلحة.

وقد تمت صياغة ورقة بها مجموعة سياسات، تهدف لجذب الباعة الجائلين للقطاع الرسمي، يمكن أن تكون أساساً لقانون متوازن، يحقق الاستقرار لهذه الفئة.

وقد أكدت ورقة السياسات الخاصة بالباعة الجائلين على أهمية دور الحكومة، حيث إنها المسؤولة عن وضع التشريعات وتطبيقها من خلال المؤسسات التابعة لها، وقد تم لفت نظر الحكومة لهذه القضية طوال عام كامل من خلال وسائل الإعلام، بالإضافة إلى أن ورقة السياسات التي انتهى بها المشروع في المرحلة الأولى تم توزيعها على كل من له علاقة بالباعة الجائلين من الأجهزة التنفيذية والشعبية وأعضاء مجلس الشعب والإعلاميين.

ومما لاشك فيه أن الحكومة يمكنها من خلال تنظيم هذا القطاع الحصول على موارد مالية، نظير رسوم التراخيص، والإشغالات، والتأمين الاجتماعي، وفي هذه الحالة يمكن أن تقدم الحكومة تسهيلات وخدمات لهذه الفئة، ويجب أيضاً التركيز على أهمية المجتمع المدني - الذي يمثل أصحاب الأعمال - في محاورة الحكومة وبناء تحالفات مع الإعلام والتشريعيين، ولذا كان الاتحاد حريصاً على تأسيس